# السلام الاسرائيلي في الوجه الاقتصادي

عماد شعيبي

عندما نبحث في مخططات اسرائيل الاقتصادية تجاه وجودها وتجاه المنطقة، فاننا نؤكد، سلفاً، ان هذه المخططات لا تشكل، على المستوى الواقعي، الاّ اتجاهاً صوب «الحلم الاستراتيجي»، وهو الحلم الذي يبدو وكأنه تخطيط محكم تعمل الادارة العسكرية، ومن ثمّ الديبلوماسية، لجعله واقعاً. وما قد يظهر للعيان على انه نجاح في تحقيق هذه المخططات ليس، عملياً، اكثر من نجاحات محدودة، خاصة اذا قرأنا المخططات الاسرائيلية قراءة متفحصة.

والحال، فاننا سنضع في اعتبارنا ان أي مخطط مستقبلي لا يعدو ان يكون قراءة تنبؤية وليست قراءة توقّعية. والتنبؤ، هنا، يأخذ بعداً غير واقعي في حلّ المخطط ـ الموضوع، لأنه لا يستند الى وقائع ظاهرة، او ممكنة الظهور، وفقاً لمقدمات واضحة، انما يستند الى «أحلام» ممكنة التحقق. وما يؤكد لنا هذا الامر ان لغة الوثوق التي تكاد تزخر بها هذه المخطات تنبىء بوضع عكسي تماماً، أي بوضع مأزقي؛ ذلك ان لغة التوقع لغة احتمالية تضع في الاعتبار جملة متحولات، وجملة ردود وآفاق متحولة أيضاً، بما يتوافق معها، بينما تبقى لغة التنبؤ لغة احلام، أي لغة وثوقية تعكس سيكولوجية رغبوية خاصة.

## أولاً: المشكلة الاقتصادية الوجودية

تنبع المشكلة الاقتصادية، في بعدها الوجودي، من عدد السكان الصغير الذي لا يتجاوز ٣,٥ ملايين نسمة[١] وفقاً لاحصاءات العام ١٩٨٥. وهذا العدد القليل من السكان لا يستطيع ان يفي، إنْ قليلاً او كثيراً، بمتطلبات نشوء واستمرار الدول وخروجها من دائرة الاعتماد المفرط على الآخرين.

ومن المؤكد ان اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة الاميركية، خاصة على مساعداتها التي وصلت، العام ١٩٨٨، ثلاثة مليارات دولار[٢]، فضلاً عن ديون تصل ما بين ٢ ـ ٣ مليارات دولار سنوياً، يعني، بالنسبة الى حسابات مقاييس انشاء واستمرارية الدول، وهماً بالانشاء ووثوقية بعدم الاستمرار. والواقع، ان حسابات المشروع الوجودي الاسرائيلي تُبنى على أساس اختراق المحيط العربي والعالم الثالث والعالم الصناعي بتجارات واسعة النطاق، وفي مقدمها تجارة الاسلحة والماس والمنتجات الزراعية المحلية، الخ. وهذه الحسابات لا تنطبق على المميزات الشخصية للبنية الاجتماعية ـ السكانية، أو للمكانة الحقيقية الواقعية للاقتصاد الاسرائيلي.

وسنواجه، عند قراءة متأنية للاقتصاد الاسرائيلي، بجملة علائم مميزة ستظهر واضحة للغاية، ولا تحتاج الى قراءة ابعد من السطح، ذلك انها تدل، ببساطة، على مشكلة وجودية بنيوية في اقتصاد المشروع الاسرائيلي للوجود برمّته. ونعد منها للمثال لا للحصر: